

وَأَمَّا الثَّالِثُ: فَهُوَ الْفَنَاءُ عَنْ وُجُودِ السَّوَى^[١].....

فهل هؤلاء غابوا بمعبودهم عن عبادتهم؟ لا، بل شهدوا عبادتهم، وشهدوا معبودهم، فهم يعبدون الله كأنهم يروونه، ولم ينسوا عبادتهم، ولم يذروا هم يعبدون أم لا يعبدون اشتغالا بمعبودهم، فالحاصل أن هذا الفناء ليس بطريق سليم.

أما أمر عروة بن الزبير رَحِمَهُ اللهُ من كبار الفقهاء، فهو لم يَغِبْ بعبادته عن معبوده، غاب بعبادته عن ما يُفَعَّلُ به، ففرَّق بين هذا وهذا، يعني هو قال: «تَقْطَعُونَ قَدَمِي إِذَا دَخَلْتُ فِي صَلَاتِي»^(١) ففعلوا، لكن ليس معناه: أنه غاب بمعبوده عن عبادته، بل هو غاب بعبادته عما سِوَى الْعِبَادَةِ، هذا ليس كما قال هؤلاء.

الفرق بين الأمرين؛ قلنا: إن التعبير بالفناء هذا مبتدع، لكن معناه أن الإنسان يَشْتَغِلُ بالطاعة عن المعصية هذا المعنى؛ يعني: بدلاً من أن يذهب ليعصي الله يَقْعُدُ يعبد الله، أما هذا فإنه يَغِيبُ ويذهب عن العبادة بالمعبود؛ يعني: إذا قام يُصَلِّي لا يشعر كأنه في صلاة لا يشعر بأن الله أمامه مثلاً وينسى كل شيء كأنه لا يُصَلِّي ولا يذري هو رَكَعَ أو لم يركع وسجد أو لم يسجد، غائب ذاهب بما شاء.

فالمعبود إن كان في عبادة، إن كان في ذكرٍ حتى في جانب الرُّبُوبِيَّةِ يَغِيبُ أو يَفْنَى بمشهوده عن مشاهدته، هذا ليس صحيحاً هذا مثل الجنون، وهذه ليست بممدوحة كما قال شيخ الإسلام، ومن قال: إن هذا ممدوح؛ فهذا خطأ.

[١] «السَّوَى» سِوَى الْمُفْنِي فِيهِ؛ يَفْنَى عَنْ وَجُودِ مَا سِوَى الَّذِي فِيهِ، فَالسَّوَى

هنا هي كلمة سِوَى كذا وكذا؛ بِمَعْنَى الْغَيْرِ أَيْ: غَيْرُ هَذَا، رَأَيْتَ الْقَوْمَ سِوَى زَيْدٍ؛ أَيْ:

بِحَيْثُ يَرَى أَنَّ وُجُودَ الْمَخْلُوقِ هُوَ عَيْنُ وُجُودِ الْخَالِقِ، وَأَنَّ الْوُجُودَ فِيهِمَا وَاحِدٌ بِالْعَيْنِ، فَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْإِلْحَادِ وَالْإِتِّحَادِ الَّذِينَ هُمْ مِنْ أَضَلِّ الْعِبَادِ^(١).

غيرَ زيدٍ، لكن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ هذه العبارات الصُّوفِيَّةُ يسيرُ معهم ويذكرُ بعضَ ألفاظهم، ولو قال: الفناء عن وجودِ الغيرِ لكان أوضحَ من السُّوى.

[١] هذا -والعياذ بالله-، هذا الفناء باطلٌ، يغيبُ عن وجودِ سِوَى اللهِ؛ بمعنى أنه يعتقد أن الخالقَ والمخلوقَ شيءٌ واحدٌ، وأن لا إلهَ إلا اللهُ؛ أي: لا مَوْجُودَ إلا اللهُ، هذا التفسيرُ هو تفسيرُ الحُلُولِيَّةِ والاتحاديةِ، يغيَّبُونَ عن وُجُودِ السُّوى؛ أي: وجودَ شيءٍ سِوَى اللهِ فيَجْعَلُونَ الْمَخْلُوقَ هُوَ عَيْنُ الْخَالِقِ يغيبُ عنه كُلَّ شيءٍ، ويرى أن كُلَّ شيءٍ هو اللهُ، إنه مثلُ ما قال شيخُ الإسلامِ مِنْ أَضَلِّ الْعِبَادِ، هذا أيضًا فناء أهلِ وحدة الوجودِ.

وفي هذه المناسبة أُحذِّركم من رجلٍ يأتي بالتلفزيون يُسمُّونه مصطفى محمود، يشاهدُ وله كتب مَوْجُودَةٌ، ويزعم أنه كان شاكًّا في الأوَّلِ، ثم صارَ مُنْكَرًا، وله كتابٌ في هذا العبارة «رَحَلْتِي مِنَ الشَّكِّ إِلَى الْيَقِينِ».

وفي الْحَقِيقَةِ أنه -واللهُ أَعْلَمُ- ارتَحَلَ مِنَ الشَّكِّ إِلَى يَقِينِ الْكُفْرِ؛ لأنَّ له كتاب «تفسير القرآنِ بمفهومِ العصر» يقول: معنى لا إلهَ إلا اللهُ؛ أي: لا مَوْجُودَ إلا اللهُ، وهذا التفسير بعينه هو تفسيرُ أهلِ وَحْدَةِ الْوُجُودِ، ونُقِلَ عنه أنه قال: إنه لا يجوزُ أن نعتقد أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُبَايِنٌ لِلْخَلْقِ، وأنه على الْعَرْشِ، وأنه في الْعُلُوِّ، هذا لا يمكن، الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يُتَصَوَّرُ أن يكونَ كَذَا، يحاول أن يُقرِّرَ مذهبَ الْجَهْمِيَّةِ، وهم حُلُولِيَّةٌ يَرَوْنَ بأن الله تعالى بذاته في كُلِّ مكان.

وَأَمَّا مُخَالَفَتُهُمْ لِضَرُورَةِ الْعَقْلِ وَالْقِيَاسِ فَإِنَّ الْوَاحِدَ مِنْ هَؤُلَاءِ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَطْرُدَ قَوْلَهُ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ مُشَاهِدًا لِلْقَدَرِ مِنْ غَيْرِ تَمْيِيزٍ بَيْنَ الْمَأْمُورِ وَالْمَحْظُورِ فَعُومِلَ بِمُوجِبِ ذَلِكَ، مِثْلَ: أَنْ يُضْرَبَ وَيُجَاعَ حَتَّى يُبْتَلَى بِعَظِيمِ الْأَوْصَابِ وَالْأَوْجَاعِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ بِهِ وَعَابَهُ فَقَدْ نَقَضَ قَوْلَهُ وَخَرَجَ عَنْ أَصْلِ مَذْهَبِهِ وَقِيلَ لَهُ: هَذَا الَّذِي فَعَلَهُ مَقْضِيٌّ مَقْدُورٌ، فَخَلَقَ اللَّهُ وَقَدَرَهُ وَمَشِيتُهُ مُتَنَآوِلٌ لَكَ وَلَهُ، وَهُوَ يَعْمُكُمَا فَإِنْ كَانَ الْقَدَرُ حُجَّةً لَكَ فَهُوَ حُجَّةٌ لِهَذَا، وَإِلَّا فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ لَكَ وَلَا لَهُ.

فَقَدْ تَبَيَّنَ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ فَسَادُ قَوْلِ مَنْ يَنْظُرُ إِلَى الْقَدَرِ وَيُعْرِضُ عَنِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

وَالْمُؤْمِنُ مَأْمُورٌ بِأَنْ يَفْعَلَ الْمَأْمُورَ، وَيَتْرَكَ الْمَحْظُورَ، وَيَصْبِرَ عَلَى الْمَقْدُورِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرَّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٢٠].
وَقَالَ فِي قِصَّةِ يُوسُفَ: ﴿إِنَّهُ، مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠]،

وهذا من الأمور التي يُؤَسَفُ لها أن يتسرب أمثال هؤلاء إلى الإعلام هنا أو إلى نشر كتب في بلد؛ لأنهم وإن تظاهروا بالصَّلاح فهم ضالُّون سواء كانوا متعمدين ومستكبرين عن الدين أم كانوا جاهلين، نحن لا نقول إنه مُستكبر؛ لأننا لم نناقش الرَّدَّ، لكننا نقول: إنه ضالُّ بلا شك، وأن ما زعمه من (الرَّحلة من الشَّكِّ إلى اليقين) فإنه ضلالٌ، بل إنه إن كان شاكًا في الأوَّل فقد انتقل إلى مرحلة أكبر من الشَّكِّ، انتقل إلى مرحلة يقين الكُفر.

فَالْتَقَوَى: فِعْلٌ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَتَرَكَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ، وَهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأَصْبِرْ إِنَّكَ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَسْتَغْفِرْ لِدُنْيِكَ وَسَيِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعِشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾ [غافر: ٥٥] ^(١).

فَأَمَرُهُ مَعَ الْإِسْتِغْفَارِ بِالصَّبْرِ؛ فَإِنَّ الْعِبَادَ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنَ الْإِسْتِغْفَارِ أَوَّلَهُمْ وَآخِرَهُمْ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، تُوبُوا إِلَى رَبِّكُمْ؛ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً» ^(١).

[١] الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: «التَّقْوَى: فِعْلٌ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَتَرَكَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ»، وَجِهَ ذَلِكَ أَنَّ التَّقْوَى مَأْخُودَةٌ مِنَ الْوَقَايَةِ، وَهِيَ أَنْ يَتَّخِذَ الْإِنْسَانُ وَقَايَةً مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، وَلَا يَبْقَى مِنْ عَذَابِ اللَّهِ إِلَّا فِعْلٌ مَا أَمَرَ وَتَرَكَ مَا نَهَى.

أقسام الفناء ثلاثة:

الأول: الفناء الشرعي، وهو الفناء بطاعة الله عن معصيته.

الثاني: الفناء القدري؛ يعني: أَنْ يَفْنَى بِالْمَشْهُودِ عَنِ الشَّهَادَةِ، وَبِالْمَذْكُورِ عَنِ الذِّكْرِ.

الثالث: الفناء عن وجود السوى عن وجود الغير؛ بِأَنْ يَفْنَى عَنْ وُجُودِ مَا سِوَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَيَرَى فِي نَفْسِهِ أَنَّ الْمَوْجُودَ كُلَّهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ بِالْعَيْنِ لَا بِالْجَنْسِ، فَالرَّبُّ عِنْدَهُ هُوَ عَيْنُ الْمَرْبُوبِ، وَالْخَالِقُ عَيْنُ الْمَخْلُوقِ، وَالْعَابِدُ عَيْنُ الْمَعْبُودِ، وَهَكَذَا، مَا يُمْكِنُ أَنْ يَرَى شَيْئًا مُبَايِنًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، يَرَى أَنَّ الشَّيْءَ كُلَّهُ وَاحِدٌ بِالْعَيْنِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب استغفار النبي ﷺ في اليوم والليلة، رقم (٦٣٠٧).

وَقَالَ: «إِنَّهُ لِيُغَانُ عَلَى قَلْبِي^[١]؛ وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ مِئَةَ مَرَّةٍ»^(١).

وَكَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي، وَجَهْلِي، وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئِي وَعَمْدِي وَهَزْلِي وَجِدِّي، وَكُلَّ ذَلِكَ عِنْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ»^(٢) [٢].

[١] قوله: «يُغَانُ عَلَيَّ» يعني: يَضِيقُ، يَضِيقُ حَتَّى يَسْتَغْفِرَ، وَهَذَا مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْعَبْدِ أَنْ الْإِنْسَانَ إِذَا لَهَا مِنَ الْعِبَادَةِ أَحْسَنَ شَيْءٍ فِي نَفْسِهِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ، وَانْظُرْ إِلَى مَا حَصَلَ حِينَ سَلَّمَ الرَّسُولُ ﷺ مِنْ صَلَاةٍ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ سَلَّمَ مِنْ رُكْعَتَيْنِ، فَقَامَ إِلَى خَشَبَةٍ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ وَاتَّكَأَ عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضَبَانُ نَفْسُهُ مُنْقَبِضَةٌ^(٣)؛ لِأَنَّ عِبَادَتَهُ لَمْ تَكْمُلْ.

وَهَذَا إِحْسَاسٌ نَفْسِيٌّ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَى الْعَبْدِ يَحْصُلُ هَذَا الْإِنْقِبَاضُ لِيَعُودَ إِلَى الْعِبَادَةِ، فَالرَّسُولُ ﷺ أَخْبَرَ بِأَنَّهُ يُغَانُ عَلَى قَلْبِهِ وَهُوَ يَسْتَغْفِرُ فِي الْيَوْمِ مِئَةَ مَرَّةٍ، أَمَّا الْإِنْسَانُ الَّذِي لَا يُحْسِنُ هَذِهِ الْأُمُورَ فَهُوَ يَبْقَى عَلَى ضَلَالِهِ وَعَلَى مَعْصِيَتِهِ وَلَا يُحْسِنُ بَطَاعَةً وَلَا بِمَعْصِيَةٍ.

[٢] فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَدْ يُخْطِئُ،

- (١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الذِّكْرِ وَالِدُعَاءِ، بَابُ اسْتِحْبَابِ الْاسْتِغْفَارِ وَالِاسْتِكْثَارِ مِنْهُ، رَقْمٌ (٢٧٠٢).
(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الدُّعَوَاتِ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ»، رَقْمٌ (٦٣٨٩)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الذِّكْرِ وَالِدُعَاءِ وَالتَّوْبَةِ، بَابُ التَّعَوُّذِ مِنْ شَرِّ مَا عَمِلَ، رَقْمٌ (٢٧١٩).
(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ تَشْيِيقِ الْأَصَابِعِ فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ، رَقْمٌ (٤٨٢)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ السُّهُوِّ فِي الصَّلَاةِ وَالسُّجُودِ لَهُ، رَقْمٌ (٥٧٣).

وأنه ليس معصوماً من الذنوبِ خلافاً لمن قال إنه معصومٌ من الذنوبِ، فالذين يقولون بأنه معصومٌ من الذنوبِ قولهم خطأً جداً، فالله في القرآن يقول: ﴿وَأَسْتَغْفِرْ لَذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [حمد: ١٩]، ﴿لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢]، ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣].

والغريبُ أن الذين يقولون بأنه معصومٌ يُحرفون القرآن تحريفاً بالغاً يقول: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢]، أي: ليَغْفِرَ لأمتك، ﴿وَأَسْتَغْفِرْ لَذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [حمد: ١٩].

لكن الشيء الذي يجب أن نعرفه هو: أن النبي ﷺ لا يُقرُّ على خطأ، وهذا هو الفرقُ بينه وبين غيره، فالنبي يمكن أن يعمل الخطأ اليسير، لكن الرسول ﷺ لا لا شرعاً ولا قدراً على معصيته، إما أن يُنبههُ الله عزَّجَلَّ بالوحي مثل: ﴿عَفَا عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَذِبِينَ﴾ [التوبة: ٤٣]، وإما أن يُيسِّرَ له ذلك قدراً فيُقْلِعَ عنه مثل قوله: «إِنَّهُ لَيَغَانُ عَلَى قَلْبِي وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ»^(١)، وهل إذا قلنا: إن الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قد يخطئ ولكنه معصومٌ من الإقرار على خطأ، هل في ذلك قدحٌ فيه؟!

الجواب: لا، بل هذا غايةُ الكمالِ، وكم من إنسان ابتليَ بذنبٍ وتاب منه، وكان بعدَ التوبة أحسنَ حالاً مما كان عليه قبلها، وهذا شيءٌ مُشاهد؛ لأنَّ النفسَ إذا عصت وعرفتَ قدرها ولجأت الإنسانُ إلى الله عزَّجَلَّ بالتوبة والاستغفار وكثرة الأعمالِ الصالحة كان في هذا مصلحةٌ عظيمة وكبيرةٌ خلافَ الإنسانِ المستمرِّ على حالةٍ واحدةٍ.

(١) تقدم تخريجه (ص: ٥٠٦).

وَقَدْ ذَكَرَ عَنْ آدَمَ أَبِي الْبَشَرِ أَنَّهُ اسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَتَابَ إِلَيْهِ، فَاجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَاهُ؛ وَعَنْ إِبْلِيسَ أَبِي الْجِنِّ -لَعَنَهُ اللَّهُ-^[١] أَنَّهُ أَصَرَ مُتَعَلِّقًا بِالْقَدَرِ.

فَلَعَنَهُ وَأَقْصَاهُ، فَمَنْ أَذْنَبَ وَتَابَ وَنَدِمَ فَقَدْ أَشْبَهَ أَبَاهُ، وَمَنْ أَشْبَهَ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٢-٧٣].

وَلِهَذَا قَرَنَ اللَّهُ -سُبْحَانَهُ- بَيْنَ التَّوْحِيدِ وَالِاسْتِغْفَارِ فِي غَيْرِ آيَةٍ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [عمد: ١٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَغْفِرُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوا لَهُ﴾ [فصلت: ٦]،

[١] لو قيل عن إبليس أبي الجن: اللعين فلا بأس، أما الدعاء: لعنه الله فهو دعاء بتخصيل حاصل، ولا يرُدُّ على هذا أن النبي ﷺ قال: «أَلْعَنُكَ..»^(١) وهو يصلي لأنَّ هذا يقول: ألعنك أنا؛ يعني: أطردك وأبعدك، وليس يدعو عليه بأن يلعنه الله، المشروع أن نقول: أعاذنا الله منك أو نحو هذا.

وقد ذكر هذا ابن القيم رحمه الله في كتاب (زاد المعاد) في أنه لا ينبغي للإنسان يقول: لعن الله إبليس، أو أخسأ الله إبليس، أو ما أشبه ذلك، وأن هذا مما يزيده كبراً، وهو يقول: ابن آدم يدعو عليَّ هذا الدعاء. لكن إذا استعذت بالله منه وقلت: أعوذ بالله منه، فهذا هو المشروع.

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة، رقم (٥٢٤).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الرَّكَتَبُ أَهْكَمْتُ أَيْنَهُ ثُمَّ فَصَلْتُ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ ۝﴾ (١) أَلَا تَعْبُدُونَا إِلَّا
 اللَّهُ إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ۝ (٢) وَإِنْ أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمْنِعْكُمْ مَنَّاعًا حَسَنًا إِلَى
 أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴿[هود: ١-٣].

وَفِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ وَغَيْرُهُ: «يَقُولُ الشَّيْطَانُ أَهْلَكْتُ
 النَّاسَ بِالذُّنُوبِ وَأَهْلَكُونِي بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَالِاسْتِغْفَارِ؛ فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ بَشَّتُ
 فِيهِمْ الْأَهْوَاءَ فَهُمْ يُذْنِبُونَ وَلَا يَتُوبُونَ؛ لِأَنَّهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا» (١)(٢).

[١] ما هو الاستغفار؟

الاستغفار: هو طلبُ المغفرة.

والمغفرة: هي سِتْرُ الذَّنْبِ والتَّجَاوُزُ عنه، يَدُلُّ على ذَلِكَ أَوَّلًا الاشتِقاقُ؛
 مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَغْفَرِ وَالْمَغْفَرِ يَسْتُرُ الرَّأْسَ وَيَقِيهِ، فَالاستغفارُ هو سِتْرُ الذَّنْبِ والتَّجَاوُزُ عنه
 بِأَنْ يُوقَى الْإِنْسَانُ عِقُوبَتَهُ، وَلَيْسَ مَجْرَدَ السَّتْرِ كَمَا قِيلَ، وَيَدُلُّ على ذَلِكَ أَيْضًا دَلَالَةُ
 اللَّغَةِ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الْحَدِيثِ: «أَنَّ اللَّهَ يَخْلُو بِعَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ وَيَقَرُّرُهُ
 بِذُنُوبِهِ وَيَقُولُ: عَمِلْتَ كَذَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، فَإِذَا أَقَرَّ قَالَ: قَدْ سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا
 وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ» (٣). فَفَرَّقَ بَيْنَ السَّتْرِ وَبَيْنَ الْغَفْرِ، فَفِي الدُّنْيَا سِتْرٌ، وَفِي الْآخِرَةِ
 مَغْفِرَةٌ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ لَا يُؤَاخِذُهُ عَلَيْهَا، فَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ؛ يَعْنِي: أَسْأَلُهُ تَعَالَى
 أَنْ يَغْفِرَ عَلَيَّ ذُنُوبِي، وَأَنْ يَقِينِي عَذَابَهَا لَيْسَ مَجْرَدَ السَّتْرِ.

(١) السنة لابن أبي عاصم (٩/١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، بَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾، رقم (٢٤٤١)،
 ومسلم: كتاب التوبة، بَابِ قَبُولِ تَوْبَةِ الْقَاتِلِ وَإِنْ كَثُرَ قَتْلُهُ، رقم (٢٧٦٨).

وَقَدْ ذَكَرَ -سُبْحَانَهُ- عَنْ ذِي النُّونِ^[١] أَنَّهُ نَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ
 سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ، وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ
 وَكَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعْوَةُ أَخِي ذِي النُّونِ،
 مَا دَعَا بِهَا مَكْرُوبٌ إِلَّا فَرَّجَ اللَّهُ كَرْبَهُ»^(١).

وَجَمَاعُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ فِي الْأَمْرِ مِنْ أَصْلَيْنِ، وَلَا بُدَّ لَهُ فِي الْقَدْرِ مِنْ أَصْلَيْنِ^[٢].

فَفِي الْأَمْرِ عَلَيْهِ الْاجْتِهَادُ فِي الْإِمْتِنَالِ عِلْمًا وَعَمَلًا، فَلَا يَزَالُ يَجْتَهِدُ فِي الْعِلْمِ
 بِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَالْعَمَلِ بِذَلِكَ، ثُمَّ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَغْفِرَ وَيَتُوبَ مِنْ تَفْرِيطِهِ فِي الْمَأْمُورِ
 وَتَعَدِّيهِ الْحُدُودَ، وَلِهَذَا كَانَ مِنَ الْمَشْرُوعِ أَنْ يَخْتِمَ جَمِيعَ الْأَعْمَالِ بِالِاسْتِغْفَارِ، فَكَانَ
 النَّبِيُّ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا^(٢)،

[١] مَعْنَى (ذِي النُّونِ): صَاحِبِ الْحُوتِ، فَالنُّونُ: الْحُوتُ، وَلَيْسَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:
 ﴿تَ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١]، فَإِنْ (نُون) هُنَا حَرْفُ هَجَاءٍ، وَلَيْسَتْ بِالْحُوتِ كَمَا
 قِيلَ بِهِ؛ لِأَنَّ النُّونَ الَّتِي فِي الْحُوتِ تُكْتَبُ بِالْحُرُوفِ (النون).

[٢] الْأَصْلَانِ فِي الْأَمْرِ هُمَا:

الْأَصْلُ الْأَوَّلُ: الْاجْتِهَادُ فِي الْمَأْمُورِ عِلْمًا وَعَمَلًا؛ يَجْتَهِدُ فِي مَعْرِفَةِ الشَّرْعِ، ثُمَّ يَجْتَهِدُ
 فِي الْعَمَلِ بِهِ.

الْأَصْلُ الثَّانِي: هُوَ الْاسْتِغْفَارُ، الْاسْتِغْفَارُ عَنْ نَقْصٍ حَصَلَ أَوْ عَنْ تَجَاوُزٍ حَصَلَ.

(١) أَخْرَجَهُ الضَّيَاءُ فِي الْعُدَّةِ لِلْكَرْبِ وَالشَّدَةِ (ص: ٤٧).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ اسْتِحْبَابِ الذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَبَيَانِ
 صِفَتِهِ، رَقْمُ (٥٩١).

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تُكثِّرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ:
 «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ»^(١).
 وَأَمَّا فِي الْقَدَرِ:

فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَعِينَ بِاللَّهِ فِي فِعْلِ مَا أَمَرَ بِهِ، وَيَتَوَكَّلَ عَلَيْهِ وَيَدْعُوهُ؛ وَيَرْغَبَ
 إِلَيْهِ وَيَسْتَعِيزَ بِهِ، وَيَكُونُ مُفْتَقِرًا إِلَيْهِ فِي طَلَبِ الْخَيْرِ وَتَرْكِ الشَّرِّ^[١].
 وَعَلَيْهِ أَنْ يَصْبِرَ عَلَى الْمَقْدُورِ، وَيَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ وَمَا
 أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَإِذَا آذَاهُ النَّاسُ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ مُقَدَّرٌ عَلَيْهِ^[٢].

[١] الأَصْلَانِ فِي الْقَدَرِ هُمَا:

الْأَصْلُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَسْتَعِينَ بِاللَّهِ عَلَى فِعْلِ الْمَأْمُورِ وَتَرْكِ الْمَحْظُورِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ إِذَا لَمْ يُعِنَهُ
 مَا اسْتَطَاعَ ذَلِكَ، وَلِهَذَا جَمَعَ اللَّهُ بَيْنَ الْإِسْتِعَانَةِ وَالْعِبَادَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ وهذا
 المقصود، ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، وهذه الوسيلة، لا يمكن تحقيقُ العبادة إلا بِمَعُونَةِ اللَّهِ،
 فَعَلَيْنَا أَنْ نَسْتَعِينَ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَنُلْجَأَ إِلَيْهِ عَلَى فِعْلِ الْمَأْمُورِ وَتَرْكِ الْمَحْظُورِ.

[٢] أَمَّا الْأَصْلُ الثَّانِي: فَهُوَ الصَّبْرُ عَلَى الْمَقْدُورِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ يُقَدِّرُ عَلَى
 الْإِنْسَانِ مَا لَا يُلَاقِيهِ مِنْ فَوَاتِ الْمَحْبُوبِ وَحُصُولِ الْمَكْرُوهِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَصْبِرَ عَلَى ذَلِكَ،
 وَمِنْ هَذَا: إِيْذَاءُ النَّاسِ لَهُ بِالْقَوْلِ أَوْ بِالْفِعْلِ هُوَ مِنَ الْمَقْدُورِ الَّذِي قَدَّرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَعَلَيْهِ
 أَنْ يَصْبِرَ، وَسِوَاءَ آذَوْهُ فِي مَالِهِ أَوْ فِي دِينِهِ أَوْ فِي بَدَنِهِ حَتَّى لَوْ كَانَتِ الْأَذَى فِي الدِّينِ، وَهِيَ
 أَيْضًا مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي نَصْبِرُ عَلَيْهَا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب التسبيح والدعاء في السجود، رقم (٧٨٤)، ومسلم:
 كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٤).

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ احْتِجَاجُ آدَمَ وَمُوسَى لَمَّا قَالَ: «يَا آدَمُ، أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ وَأَسَجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ؛ لِمَاذَا أَخْرَجْتَنَا وَنَفْسَكَ مِنَ الْجَنَّةِ؟ فَقَالَ لَهُ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ، فَبِكُمْ وَجَدْتَ مَكْتُوبًا عَلَيَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ أُخْلَقَ^[١]» - ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ، فَغَوَى﴾ -

قد يُؤدّي الإنسان في دينه؛ يُسخر منه إذا ذهب يُصلي، يُستهزأ به إذا أطلق لحيته، كذلك أيضًا يُنكر عليه إذا أمر بفعل المعروف وترك المنكر، كل هذا يجب أن يصبر عليه العبد؛ لأنه لا بُدَّ من هذا، وإذا أردت أن تعرف قدر هذه المسألة فانظر إلى الرسول ﷺ وما حصل له من الأذى؟ حصل له ما لا يصبر عليه إلا أمثاله ﷺ ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الاحقاف: ٣٥].

كذلك أيضًا لا تياس وتقول مثلاً: زال أهل الخير، وانتهى الخير من الناس لا؛ لأننا نقول: كم من إنسان صبر وكانت العاقبة له، ثم إن الإنسان صاحب الخير الذي يدعو إليه لا يدعو لنفسه شخصيًا، فلنقرض أنك أوديت وحُبست وربما تُقتل أو تموت، لكن الدعوة التي تريدها باقية تقول: هذا هو المهم، ولهذا الذي يدعو إلى الخير لا يدعو لنفسه في الحقيقة بل لربه ودينه، ولهذا قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ﴾ [النحل: ١٢٥]، يقوله لمن؟ لرسول ﷺ الرسول وهو الرسول، لم يقل: ادع لنفسك؛ فالإنسان الذي يتصور أنه بدعوته إلى الله يدعو الناس لنفسه هذا ناقص الإخلاص والغالب أنه لا يوفق، وأما الإنسان الذي يريد الحق فهو يدعو إلى الله ولا يُبالي سواء من الناس رأسوه أو جعلوه قُدوة أم لا، المهم أنه يدعو إلى الله، فإذا شعرت بهذا الشعور فإنك لا بُدَّ أن تصبر على الأذية ولا تياس.

[١] يعني: أَنَّ هَذِهِ الْمَعْصِيَةَ مَكْتُوبَةٌ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ.

قَالَ: بِكَذَا وَكَذَا، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى^(١)، وَذَلِكَ أَنَّ مُوسَى لَمْ يَكُنْ عَتْبَهُ لِآدَمَ لِأَجْلِ الذَّنْبِ؛ فَإِنَّ آدَمَ قَدْ كَانَ تَابَ مِنْهُ، وَالتَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ، وَلَكِنْ لِأَجْلِ الْمُصِيبَةِ الَّتِي لِحَقَّتْهُمْ مِنْ ذَلِكَ، وَهُمْ مَأْمُورُونَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى الْقَدَرِ فِي الْمَصَائِبِ وَأَنْ يَسْتَغْفِرُوا مِنَ الْمَعَائِبِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [غافر: ٥٥].

[١] هذا الحديث؛ القصة أن آدم وموسى -عليهما الصلاة والسلام- تحاجّا، فموسى عليه الصلاة والسلام احتج على آدم قال: لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ ونسب الإخراج إليه؛ لأنه هو سببه، هو الذي عصا فأخرج بمَعْصِيَتِهِ من الجنة، لكن آدم قال له: «إِنَّ هَذَا أَمْرٌ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيَّ»، أتلو مني على أمرٍ قد كتبه الله عليّ قبل أن أُخلَق، قال النَّبِيُّ ﷺ: «فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى» معناها غلبه بالحجة.

هذا الحديث اختلف فيه الناس؛ فالمعتزلة أنكروه وكذبوه مع أنه ثابت في الصحيحين، لكن طريقة المعتزلة أنه إذا جاءت الأحاديث على خلاف رأيهم لا يُبالون أن يطعنوا بها ويُنكروها ويكذبوها ويقولون: إن الرواة كلهم كذّابون، ومنهم من قبل هذا الحديث واحتج به على الجبر، وهؤلاء الجبرية.

فعندنا طائفتان:

طائفة أنكرت الحديث وهم القدرية المعتزلة.

وطائفة قبلت الحديث واحتجّت به على باطلها، وهو الجبر.

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشَقَّ﴾، رقم (٤٧٣٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، رقم (٢٦٥٢).

وأهل السُّنَّة والجماعة قبلوا الحديث، ولم يحتجوا به على القَدَر، ولم يحتجوا به على الجبر، قالوا: لأنَّ موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لم يُرد أن يحتجَّ على آدم بفعل المعصية، وآدم لم يُرد أن يُبرَّر المعصية بأنها كُتبت عليه، ولكن موسى احتجَّ على آدم قال: لماذا أخرجتَنا؟ ولم يقل: لماذا عصيت، والإخراج من الجنة مُصيبة؛ فهو عاتبه على المصيبة التي هو سببها لا على ذنبه؛ لأنَّ ذنبه قد تاب منه، ومن تاب من الذنب فهو كمن لا ذنب له.

فليس هنا احتجاجاً بالقَدَر على المعايير، وهذا ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية.

وذهب تلميذه ابن القيم إلى مسلك آخر وقال: إن الحديث إذا حملناه على أنه احتجاج من موسى على آدم للإخراج فقط فإنَّ في هذا تعسفاً، ثم قد يكون مردوداً فيقال: الإخراج سببه المعصية، فيكون الاحتجاج على الإخراج احتجاجاً على سبب الإخراج؛ لأنَّه لو لا السبب ما حصل الإخراج.

ولكن يقول ابن القيم: نذهب إلى القول بأن الاحتجاج بالقَدَر على المعاصي بعد الفعل، هذا لا بأس به، هذا حقيقة، ولكن ليس حجة للمرء على الاستمرار، يحتج به - أي: بالقَدَر - على المصيبة بعد فعلها مع أنه يجب أن يتوب.

وأيَّد رأيه بأنَّ الرِّسُولَ ﷺ جاء إلى عليِّ بن أبي طالب وفاطمة وهما نائمان لم يقومَا في الليل، فقال: «مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تَقُومَا؟» أو كما قال ﷺ فقال عليٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَنْفَسَنَا بِيَدِ اللَّهِ، لَوْ شَاءَ أَنْ نَقُومَ لَقُمْنَا، فذهب رسولُ الله ﷺ وهو يضربُ على

فجذبه ويقول: «﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]»^(١).

فهنا احتج عليّ بالقدر، لكن بعد وقوع الأمر مع أن الرسول ﷺ حقيقة قد نقول إنه لم يُقرّه؛ لأنه جعل هذا من باب الجدَلِ بدليل قوله: «﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾»، ولكن النبي ﷺ لم يُنكر عليه هذا الجدَل بل جعله جدلاً.

فالمهم أن ما ذهب إليه ابن القيم جيّد، فصارت الآن المسالك في هذا الحديث للناس أربعة:

قومٌ قبلوه واحتجوا به على القدر؛ أي: على الخير.

وقسم آخر أنكروه وقالوا: هذا لا يصح؛ لأنه يخالف مذهبهم وهم القدرية.

وآخرون قبلوه وجعلوه من باب الاحتجاج بالقدر على المصائب لا على المعاييب، وهذا مذهب شيخ الإسلام ابن تيمية.

وآخرون قبلوه وقالوا: إنه من باب الاحتجاج بالقدر على المعاييب بعد أن تُفليت من الإنسان وتقع منه، وهو حينئذٍ له أن يحتج بأن هذا أمر قد كُتب عليه، ولكنني أستغفر الله وأتوب إليه وأزجّع إلى الله.

ففرق بين الذي يحتج بالقدر على معصيته ويستمر، والذي يحتج بالقدر على معصية زالت منه مع استغتابه منها.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب، رقم (١١٢٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب ما روي فيمن نام الليل أجمع، رقم (٧٧٥).

فَمَنْ رَاعَى الْأَمْرَ وَالْقَدَرَ كَمَا ذَكَرَ: كَانَ عَابِدًا لِلَّهِ مُطِيعًا لَهُ مُسْتَعِينًا بِهِ مُتَوَكِّلًا عَلَيْهِ مِنَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا، وَقَدْ جَمَعَ اللَّهُ -سُبْحَانَهُ- بَيْنَ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ فِي مَوَاضِعَ كَقَوْلِهِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣] ^[١]، وَقَوْلِهِ: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨] ^[٢]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ بَلِغُ أَمْرِهِ ۚ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: ٢-٣] ^[٣].

مثلاً: لو نام الإنسان عن صلاة الفجر يقول: والله هذا القضاء والقدر، ولكنني أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ولن أعود، ماذا نقول له؟ نقول: هذا صحيح إذا كان قد فعل الأسباب التي تُنبِّهه ولكنه فاتَهُ بغير تَفْرِيطٍ، لكن إذا لم يأخذ بالأسباب وقال: والله هذا قدر، جاء الظُّهُرُ ولم يَصَلِّ لَأنَّه قضاء وقدر! العصر لم يَصَلِّ؛ لَأنَّه قضاء وقدر! وهذا لا يَصْلُح؛ لَأنَّه الآن تَبَيَّنَ أن الرجل مُبْطِلٌ يريد أن يَجْعَلَ القضاء والقدر حُجَّةً له على معاصي الله. وأنا أميل لرأي الشيخ ابن القيم؛ لأنَّ تصوُّر ما قاله شيخ الإسلام بالنسبة للحديث فيه ضُعُوبَةٌ.

[١] أما قوله: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ فواضحة، و﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ واضح فيها الأصلان.

[٢] قوله: ﴿تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]، فيها أصْلان؛ التوكُّل يعود للقدر، والإِنَابَةُ عبادةٌ تعود للأمر.

[٣] فيها أيضاً الأمران: من يَتَّقِ اللَّهَ الأمر على الشرع، ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ﴾ القدر.

فَالْعِبَادَةُ لِلَّهِ وَالِاسْتِعَانَةُ بِهِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ عِنْدَ الْأُضْحِيَّةِ: «اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ»^(١)، فَمَا لَمْ يَكُنْ بِاللَّهِ لَا يَكُونُ؛ فَإِنَّهُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَمَا لَمْ يَكُنْ بِاللَّهِ فَلَا يَنْفَعُ وَلَا يَدُومُ وَلَا بُدَّ فِي عِبَادَتِهِ مِنْ أَصْلَيْنِ^[١].

وَلَا بُدَّ فِي عِبَادَتِهِ مِنْ أَصْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: إِخْلَاصُ الدِّينِ لَهُ.

وَالثَّانِي: مُوَافَقَةُ أَمْرِهِ الَّذِي بَعَثَ بِهِ رُسُلَهُ؛ وَلِهَذَا كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: اللَّهُمَّ اجْعَلْ عَمَلِي كُلَّهُ صَالِحًا، وَاجْعَلْهُ لِرُجُوعِهِ خَالِصًا، وَلَا تَجْعَلْ لِأَحَدٍ فِيهِ شَيْئًا^[٢].

[١] عبارة جيدة ما لم يَكُنْ بِاللَّهِ لَا يَكُونُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ إِذَا لَمْ يُرَدْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ وَمَا لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ فَإِنَّهُ لَا يَنْفَعُ وَلَا يَدُومُ؛ يَعْنِي: حَتَّىٰ لَوْ نَفَعَكَ مَا يَدُومُ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ بِاللَّهِ وَاللَّهُ، وَنَحْنُ نَزِيدُ أَيْضًا شَيْئًا ثَالِثًا: فِي اللَّهِ.

لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ: اللَّهُ وَبِاللَّهِ وَفِي اللَّهِ، اللَّهُ هَذَا الْإِخْلَاصُ، وَبِاللَّهِ الْاسْتِعَانَةُ، وَفِي اللَّهِ الْمَتَابَعَةُ؛ يَعْنِي فِي شَرِيعَتِهِ، فَفِي لِلْظَّرْفِيَّةِ، فَهَذِهِ الطَّرِيقُ الثَّلَاثَةُ هِيَ الْحَقِيقَةُ مَبْنَى الْعِبَادَةِ أَنْ تَكُونَ لِلَّهِ، وَبِاللَّهِ، وَفِي اللَّهِ.

ولهذا نقول: قوموا لله، بالله، في الله؛ فالأَوَّلُ: الْإِخْلَاصُ، وَالثَّانِي: الْاسْتِعَانَةُ، وَالثَّلَاثُ: الْإِتِّبَاعُ.

[٢] إِذْنُ الْعِبَادَةِ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ أَصْلَيْنِ: الْإِخْلَاصِ وَالْمُوَافَقَةِ، مُوَافَقَةُ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْحُبِّ وَالتَّعْظِيمِ؛ فَبِالْحُبِّ يَكُونُ الْإِخْلَاصُ، وَبِالتَّعْظِيمِ تَكُونُ

(١) أخرجه أحمد (٣/٣٧٥)، وأبو داود: كتاب الضحايا، باب ما يستحب من الضحايا، رقم (٢٧٩٥)، وابن ماجه: كتاب الأضاحي، باب أضاحي رسول الله ﷺ، رقم (٣١٢١).

وَقَالَ الْفُضَيْلُ بْنُ عِيَّاضٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيَسْتَلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧]، قَالَ: أَخْلَصُهُ وَأَصُوبُهُ، قَالُوا: يَا أَبَا عَلِيٍّ: مَا أَخْلَصُهُ وَأَصُوبُهُ؟ قَالَ: إِذَا كَانَ الْعَمَلُ خَالِصًا وَلَمْ يَكُنْ صَوَابًا لَمْ يُقْبَلْ، وَإِذَا كَانَ صَوَابًا وَلَمْ يَكُنْ خَالِصًا لَمْ يُقْبَلْ حَتَّى يَكُونَ خَالِصًا صَوَابًا؛ وَالْخَالِصُ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ، وَالصَّوَابُ أَنْ يَكُونَ عَلَى السُّنَّةِ.

وَلِهَذَا ذَمَّ اللَّهُ الْمُشْرِكِينَ فِي الْقُرْآنِ عَلَى اتِّبَاعِ مَا شَرَعَ لَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ^١ مِنْ عِبَادَةٍ غَيْرِهِ.

وَفِعَلَ مَا لَمْ يَشْرَعْهُ مِنَ الدِّينِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، كَمَا ذَمَّهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ حَرَّمُوا مَا لَمْ يُحَرِّمَهُ اللَّهُ.

وَالدِّينُ الْحَقُّ أَنَّهُ لَا حَرَامَ إِلَّا مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ وَلَا دِينَ إِلَّا مَا شَرَعَهُ.
ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ فِي عِبَادَتِهِ وَاسْتِعَانَتِهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

المُؤَافَقَةُ، فلهذا نقول: كل عِبَادَةٍ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِيهَا هَذَانِ الْأَصْلَانِ:

الْأَوَّلُ: الْإِخْلَاصُ لِلَّهِ الَّذِي مَنْشُؤُهُ الْمَحَبَّةُ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَحْبَبْتَ شَيْئًا أَخْلَصْتَ لَهُ.

الثَّانِي: الْمَتَابَعَةُ الَّتِي مَنْشُؤُهَا التَّعْظِيمُ لِلَّهِ؛ لِأَنَّ مَنْ عَظَّمَ اللَّهَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُخْرِجَ عَنْ شَرِيعَتِهِ، وَإِذَا خَرَجَ عَنْ شَرِيعَتِهِ فَلَيْسَ عِنْدَهُ تَعْظِيمٌ كَامِلٌ، نَقَصَ مِنْ تَعْظِيمِهِ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِمَقْدَارِ مَا خَرَجَ مِنْ شَرِيعَتِهِ.

[١] قَوْلُهُ: «الدِّينُ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ» نَقُولُ: مَا اسْمٌ مَوْصُولٌ وَلَيْسَتْ صِفَةً.

فَالْمُؤْمِنُونَ الْمُتَّقُونَ هُمْ لَهُ وَبِهِ يَعْبُدُونَهُ وَيَسْتَعِينُونَهُ.

وَطَائِفَةٌ تَعْبُدُهُ مِنْ غَيْرِ اسْتِعَانَةٍ وَلَا صَبْرٍ، فَتَجِدُ عِنْدَ أَحَدِهِمْ تَحَرُّيًا لِلطَّاعَةِ وَالْوَرَعِ وَلُزُومِ السُّنَّةِ؛ لَكِنْ لَيْسَ لَهُمْ تَوَكُّلٌ وَاسْتِعَانَةٌ وَصَبْرٌ؛ بَلْ فِيهِمْ عَجْزٌ وَجَزَعٌ.

وَطَائِفَةٌ فِيهِمْ اسْتِعَانَةٌ وَتَوَكُّلٌ وَصَبْرٌ مِنْ غَيْرِ اسْتِقَامَةٍ عَلَى الْأَمْرِ وَلَا مُتَابَعَةٍ لِلْسُّنَّةِ، فَقَدْ يُمْكِنُ أَحَدُهُمْ، وَيَكُونُ لَهُ نَوْعٌ مِنَ الْحَالِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَيُعْطَى مِنَ الْمُكَاشَفَاتِ وَالتَّائِيَرَاتِ مَا لَمْ يُعْطَهُ الصَّنْفُ الْأَوَّلُ، وَلَكِنْ لَا عَاقِبَةَ لَهُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمُتَّقِينَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى؛ فَالْأَوَّلُونَ لَهُمْ دِينٌ ضَعِيفٌ وَلَكِنَّهُ مُسْتَمِرٌّ بَاقٍ؛ إِنْ لَمْ يُفْسِدْهُ صَاحِبُهُ بِالْجَزَعِ وَالْعَجْزِ؛ وَهَؤُلَاءِ لِأَحَدِهِمْ حَالٌ وَقُوَّةٌ، وَلَكِنْ لَا يَبْقَى لَهُ إِلَّا مَا وَافَقَ فِيهِ الْأَمْرُ وَاتَّبَعَ فِيهِ السُّنَّةُ^[١].

[١] ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ هنا ثلاثة أقسام وفرّق بين الثاني والثالث؛ لأنَّ الأوَّلَ عَاقِبَتُهُ أَحْسَنُ مِنَ الثَّانِي؛ فَالْأَوَّلُ عِنْدَهُ عِبَادَةٌ وَتَقْوَى لَكِنْ عِنْدَهُ جَزَعٌ وَعَجْزٌ، وَالثَّانِي أَحْسَنُ حَالًا وَلَيْسَ أَحْسَنَ عَاقِبَةً مِنْهُ، فَالَّذِي أَحْسَنُ حَالًا هُوَ الَّذِي عِنْدَهُ اسْتِعَانَةٌ وَصَبْرٌ، تَجِدُ عِنْدَهُ مِنَ الْجَلَدِ وَالاعْتِمَادِ عَلَى اللَّهِ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْأَوَّلِ، لَكِنْ عِنْدَهُ ضَعْفٌ فِي دِينِهِ وَقِلَّةٌ مِنْ فِعْلِ الْأَوَامِرِ وَعَدَمُ اجْتِنَابِ النَّوَاهِي، وَلِهَذَا تَكُونُ عَاقِبَتُهُ أَقْلَ مِنْ عَاقِبَةِ الْأَوَّلِ.

فَإِذَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ الْعَاقِبَةُ وَالْحَاضِرُ، أَيُّهُمَا أَحْسَنُ حَالًا؟ الْأَوَّلُ أَحْسَنُ عَاقِبَةً؛ لِأَنَّ عِنْدَهُ عِبَادَةً وَهَذَا لَيْسَ عِنْدَهُ عِبَادَةٌ، لَكِنْ هَذَا لَصَبْرِهِ وَقُوَّتِهِ وَجَلَدَهُ يَكُونُ فِي الْحَالِ وَمُمَارَسَةِ الْأُمُورِ أَحْسَنَ مِنَ الْأَوَّلِ؛ فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ الْحَالِ وَالْمَالُ، فَالْأَوَّلُ أَحْسَنُ مَالًا، وَهَذَا أَحْسَنُ حَالًا.

وَشَرُّ الْأَقْسَامِ مَنْ لَا يَعْبُدُهُ وَلَا يَسْتَعِينُهُ؛ فَهُوَ لَا يَشْهَدُ أَنَّ عَمَلَهُ لِلَّهِ، وَلَا أَنَّهُ بِاللَّهِ^[١].

فَالْمُعْتَزِلَةُ وَنَحْوُهُمْ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ الَّذِينَ أَنْكَرُوا الْقَدَرَ هُمْ فِي تَعْظِيمِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ خَيْرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الْجَبَرِيَّةِ الْقَدَرِيَّةِ الَّذِينَ يُعْرِضُونَ عَنِ الشَّرْعِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ^[٢]، وَالصُّوْفِيَّةُ هُمْ فِي الْقَدْرِ وَمُشَاهَدَةِ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ خَيْرٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، وَلَكِنْ فِيهِمْ مَنْ فِيهِ نَوْعٌ بَدَعَ مَعَ إِعْرَاضٍ عَنْ بَعْضِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ،

[١] القسم الرابع: وهو شرُّ الأصناف من يُعْرِضُ عن عبادة الله والاستعانة به.

[٢] المعتزلة هم في تعظيم الأمر والنهي والوعد والوعيد خيرٌ من الجبرية؛ لأنَّ المعتزلة والقدرية يرون أن الإنسان يفعل باختيار، وإذا كان يفعل باختيار فإنه يلحقه اللوم، إذا فعل ما لا ينبغي، والإنسان الذي يشعر بأن الثواب والعقاب على حسب فعله لا بد أن يكون قائماً بالأوامر تاركاً للنواهي، فهو مُعْظَمٌ لها؛ لأنَّه يَعْرِفُ أَنَّهُ مُلَامٌ عَلَى الْمَعْصِيَةِ وَمُثَابٌّ عَلَى الطَّاعَةِ.

وأما الجبرية فيقولون: إن الإنسان مجبرٌ على عمله فلا يُلامُّ على مكروه ولا يُحمَدُ على محبوب، فعلى هذا إذا كان الإنسان لا لومَ عليه في المعصية، وأنه لا مدح له في الطاعة فهل يُعْظَمُ الأمر والنهي؟

الجواب: لا يُعْظَمُ؛ لأنَّه يقول: العاصي والمطيع سواء، كل منهما لا اختيار له في مُرادِهِ وفِعْلِهِ، فلا يَسْتَحِقُّ هذا اللوم ولا هذا المدح، فلهذا لا يُعْظَمُونَ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ؛ لَأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الْإِنْسَانَ مُجْبُورٌ عَلَى عَمَلِهِ.

حَتَّى يَجْعَلُوا الْغَايَةَ هِيَ مُشَاهِدَةُ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ وَالْفَنَاءُ فِي ذَلِكَ، وَيَصِيرُونَ
أَيْضًا مُعْتَزِلِينَ لِحِجَاةِ الْمُسْلِمِينَ وَسُتِّهِمْ، فَهُمْ مُعْتَزِلَةٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^[١]، وَقَدْ
يَكُونُ مَا وَقَعُوا فِيهِ مِنَ الْبِدْعَةِ شَرًّا مِنْ بِدْعَةِ أُولَئِكَ الْمُعْتَزِلَةِ، وَكِلْتَا الطَّائِفَتَيْنِ
نَشَأَتْ مِنَ الْبَصَرَةِ.

وَإِنَّمَا دِينَ اللَّهِ مَا بَعَثَ بِهِ رَسُولَهُ، وَأَنْزَلَ بِهِ كُتُبَهُ، وَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ،
وَهُوَ طَرِيقَةُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْرِ الْقُرُونِ، وَأَفْضَلِ الْأُمَمِ، وَأَكْرَمِ الْخَلْقِ
عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بَعْدَ النَّبِيِّينَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّيْقُوتَ الْأُولَى مِنَ الْمُهَاجِرِينَ
وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فَرَضِيَ
عَنِ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ رِضًا مُطْلَقًا، وَرَضِيَ عَنِ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ^[٢].

[١] الصَّوْفِيَّةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِالْقَدَرِ خَيْرٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، لَكِنْ فِيهِمْ نَوْعٌ يَدْعُ إِلَى
آخِرِهِ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُعْتَزِلَةَ يَرَوْنَ أَنَّ الْإِنْسَانَ مُسْتَقِلٌّ بِعَمَلِهِ فَلَا يَسْتَعِينُونَ بِاللَّهِ،
وَالصَّوْفِيَّةُ لَا يَرَوْنَ رَبَّهُمْ كَذَلِكَ، بَلْ يَرَوْنَ أَنَّ الْإِنْسَانَ مُحْتَاجٌ إِلَى رَبِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَّا أَنَّهُمْ
مُخْطِئُونَ بِالْمُبَالَغَةِ فِي مُشَاهَدَةِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ يَفْنَى بِمَشْهُودِهِ عَنِ
شُهُودِهِ وَمَعْبُودِهِ عَنِ عِبَادَتِهِ إِلَى آخِرِهِ.

وَإِذَا سَأَلَ سَائِلٌ: هَلْ يُرَادُ بِالْقَدَرِيَّةِ الْمُعْتَزِلَةُ أَمْ غَيْرُهُمْ؟

الْجَوَابُ: أَنَّ الْقَدَرِيَّةَ فَقَطْ يُرَادُ بِهِمُ الْمُعْتَزِلَةُ.

[٢] قَوْلُهُ: «التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ» لِأَنَّ التَّابِعِينَ الْأَوَّلِينَ قَدْ يَكُونُونَ تَبِعُوا
بِإِحْسَانٍ وَقَدْ يَكُونُونَ تَبِعُوا بِغَيْرِ إِحْسَانٍ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ
مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ مَذْهَبٌ صَحِيحٌ، لَيْسَ فِيهِ تَقْسِيمٌ إِلَى إِحْسَانٍ وَعَدَمِ إِحْسَانٍ،

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ: «خَيْرُ الْقُرُونِ الْقَرْنُ الَّذِي بُعِثْتُ فِيهِمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^(١). وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُسْتَنًّا فَلَيْسَتْ بِيَمَنْ قَدْ مَاتَ^(٢)؛ فَإِنَّ الْحَيَّ لَا تُؤْمَنُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ؛ أَوْلَيْكَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَبَرُّ هَذِهِ الْأُمَّةِ قُلُوبًا، وَأَعَمَّقُهَا عِلْمًا وَأَقْلَهَا تَكَلُّفًا؛

لكنَّ المذاهبَ الأخيرةَ التي بعدهم هي التي فيها إحسانٌ وغير إحسانٍ، وبه نعرفُ صحَّةَ قولٍ من يقول: إنَّ عملَ الصحابةِ حُجَّةٌ ولو بعدَ الرَّسُولِ ﷺ؛ لأنَّهم من المهاجرين والأنصارِ.

[١] هل قولُ عبدِ الله بنِ مسعودٍ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُسْتَنًّا فَلَيْسَتْ بِيَمَنْ قَدْ مَاتَ»، ينطبقُ على كلِّ عصرٍ؟

الجواب: لا؛ لأنَّه لو كان ينطبقُ على كلِّ عصرٍ كان الذين جاؤوا من بعدِ عبدِ الله ابنِ مسعودٍ أيضًا أهلًا لأنَّ يُقْتَدَى بهم، لكن مرادُه في العَصْرِ الَّذِي كان يتكلَّم فيه، والَّذين ماتوا في عَهْدِهِ، يعني: من الصَّحابةِ الَّذِينَ ماتوا قبل الْفِتْنَةِ.

لكن قوله: «الْحَيُّ لَا تُؤْمَنُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ» هذا صحيحٌ، كم من إنسان يكون في أوَّلِ أمرِهِ مستقيماً ثم في آخِرِ الأمرِ يُفْتَنُ، فإذا قَلَّدَتْهُ أَنْتَ وَتَبِعْتَهُ واتَّخَذَتْهُ إِمَامًا في حال استقامتِهِ ربما ينحرفُ وَأَنْتَ لا تشعرُ؛ لأنَّكَ قد وثقتَ فيه وحينئذٍ تهلكُ معه، فالحي لا تؤمنُ عليه الْفِتْنَةُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب فضل أصحاب النبي ﷺ، رقم (٣٦٥١)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، رقم (٢٥٣٣).

قَوْمٌ اخْتَارَهُمُ اللَّهُ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ ﷺ وَإِقَامَةِ دِينِهِ فَأَعْرِفُوا لَهُمْ حَقَّهُمْ وَتَمَسَّكُوا بِهِدْيِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْهُدَى الْمُسْتَقِيمِ»^(١) [١].

وَقَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَا مَعْشَرَ الْقُرَاءِ، اسْتَقِيمُوا، وَخُذُوا طَرِيقَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ أَتَبَعْتُمُوهُمْ لَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبْقًا بَعِيدًا، وَلَئِنْ أَخَذْتُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا لَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا»^(٢).

وَقَدْ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطًّا، وَخَطَّ حَوْلَهُ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ.

ثُمَّ قَالَ: «هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ، وَهَذِهِ سُبُلٌ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]»^(٣).

وَقَدْ أَمَرْنَا -سُبْحَانَهُ- أَنْ نَقُولَ فِي صَلَاتِنَا: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾
﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]،

[١] إذا سأل سائل: هل يجوز تقليد الصحابة؟

فالجواب: معلوم أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يجوزُ تقليدُهم؛ لأنَّ الإمامَ أحمدَ يرى أن قول الصحابة حجة إذا لم يخالف؛ لأنه لا يجوز التقليد إلا لضرورة.

(١) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ٩٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم (٧٢٨٢).

(٣) أخرجه أحمد (١/ ٤٣٥).

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْيَهُودُ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِمْ^[١] وَالنَّصَارَى ضَالُّونَ»^(١)؛ وَذَلِكَ أَنَّ
الْيَهُودَ عَرَفُوا الْحَقَّ وَلَمْ يَتَّبِعُوهُ، وَالنَّصَارَى عَبْدُوا اللَّهَ بِغَيْرِ عِلْمٍ.
وَلِهَذَا كَانَ يُقَالُ: تَعَوَّدُوا بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْعَالِمِ الْفَاجِرِ^[٢] وَالْعَابِدِ الْجَاهِلِ^[٣]؛
فَإِنَّ فِتْنَتَهُمَا فِتْنَةٌ لِكُلِّ مَفْتُونٍ.

[١] قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الْيَهُودُ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِمْ». ليس هذا معناه أنهم اليهود فقط، وإنما المعنى أن اليهود من المغضوب عليهم، وكل من عَرَفَ الحق وخالفه فهو مغضوب عليه، وفيه شبهة من اليهود، وكل من عبد الله على ضلالٍ فهو ضالٌّ من الضالين وفيه شبهة من النصارى، وهذه الأمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- قِسْمٌ عِلِمَ الْحَقَّ وَاتَّبَعَهُ، فهذا من الذين أَنْعَمَ اللَّهُ عليهم.
- وَقِسْمٌ عِلِمَ الْحَقَّ وَخَالَفَهُ، فهذا من المغضوب عليهم.
- وَقِسْمٌ جَهِلَ الْحَقَّ وَعَمِلَ بِالْبَاطِلِ، فهذا من الضالين.
- فَخَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ مَنْ عِلِمَ الْحَقَّ وَاتَّبَعَهُ.

[٢] الْعَالِمُ الْفَاجِرُ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - مُضِلٌّ؛ لِأَنَّهُ عَالِمٌ لَا يَتَّبِعُ الْحَقَّ.

[٣] الْعَابِدُ الْجَاهِلُ مُضِلٌّ؛ لِأَنَّهُ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى جَهْلِهِ فَيُظُنُّ مِنْ يَرَاهُ أَنَّهُ عَلَى خَيْرٍ،
وَهُؤُلَاءِ الْأَئِمَّةُ الْأَثَمَةُ الْكُفَرِ إِنَّمَا غَرُّوا النَّاسَ بِسَبَبِ جَهْلِهِمْ، يَظُنُّونَ بِهِمْ خَيْرًا وَهُمْ
لَيْسُوا عَلَى خَيْرٍ.

(١) أخرجه أحمد (٣٢/٥)، والترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة فاتحة الكتاب، رقم (٢٩٥٣).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ (١٢٣) وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا ﴿[طه: ١٢٣-١٢٤].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «تَكَفَّلَ اللَّهُ لِمَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ أَنْ لَا يَضِلَّ فِي الدُّنْيَا وَلَا يَشْقَى فِي الْآخِرَةِ»، وَقَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ^(١)، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ۚ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۚ أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١-٥].

فَأَخْبَرَ أَنَّ هَؤُلَاءِ مُهْتَدُونَ مُفْلِحُونَ، وَذَلِكَ خِلَافُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ
وَالضَّالِّينَ، فَنَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ يَهْدِيَنَا وَسَائِرَ إِخْوَانِنَا صِرَاطَهُ الْمُسْتَقِيمِ؛

[١] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ [طه: ١٢٣].

(إِمَّا) أَصْلُهَا (إِنْ مَا) فَإِنْ شَرْطِيَّةٌ، وَمَا زَائِدَةٌ لِلتَّوَكِيدِ.

(يَأْتِيَنَّ): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بإن الشرطية، لكنه مبنيٌّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد.

و(هُدَى): فاعل يأتي، و(فَمَنْ): الفاء رابطة للجواب، و(مَنْ): اسم شرطٍ جازم، و(اتَّبَعَ) فعل الشرط، وجملة (فلا يَضِلُّ) جواب الشرط، والجملة من الشرط الثاني وجوابه في محلّ جزم جواب الشرط الأول.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤٤٦/١٥).

صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ^{١١}
وَحَسَنَ أَوْلِيَّكَ رَفِيقًا، وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ
وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

[١] إن قال قائل: ما المراد بالشهداء في قوله تعالى: ﴿وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾؟

قيل: المراد بهم العلماء؛ لأنهم يشهدون على شريعة الله ويشهدون على عباد الله.

وقيل: المراد بالشهداء من قُتِلُوا في سبيل الله.

والصحيح: أنها تشمل هذا وهذا، فإن أهل العلم شهداء، ومن قُتِلَ في سبيل الله
فهو شهيد.

وقوله: ﴿وَحَسَنَ أَوْلِيَّكَ رَفِيقًا﴾ أي: رفقاء، فرقيق هنا يستوي فيه الجمع
والمفرد، و﴿رَفِيقًا﴾: تَمَيِّزٌ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

